

المؤشرات الثلاثة تواصل تسجيل الخسائر للأسبوع الثاني على التوالي

« بيان للاستثمار » : البورصة تحقق خسارة 380 مليون دينار خلال الأسبوع الماضي

الأول، حيث أنهى مؤشر تداولات الأسبوع مسجلاً مكاسب نسبتها 0.82% مغلقة عند مستوى 1.004.64 نقطة، فيما شغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 999.63 نقطة، بنمو نسبته 0.40%.

تداولات القطاعات شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاعات 66.91 مليون سهم تقريباً شملت 34.27% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 65.37 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 28.88% من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 16.44% بعد أن وصل إلى 32.09 مليون سهم تقريباً، أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 51.60% بقيمة إجمالية بلغت 19.50 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولته إلى السوق 13.52%، وجاءت في المركز 5.11 مليار د.ك. تقريباً، أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 4.86 مليون د.ك. شكلت 12.86% من إجمالي تداولات السوق.

مؤشر السوق العام انخفاضاً نسبته 1.45% بعد أن أغلق عند مستوى 4.731.35 نقطة، في حين أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند مستوى 4.809.20 نقطة بانخفاض نسبته 1.13%، وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 39.07 مليون سهم، يتراجع نسبته 4.64% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، بينما ارتفع متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 2.41% ليصل إلى 7.56 مليون د.ك.

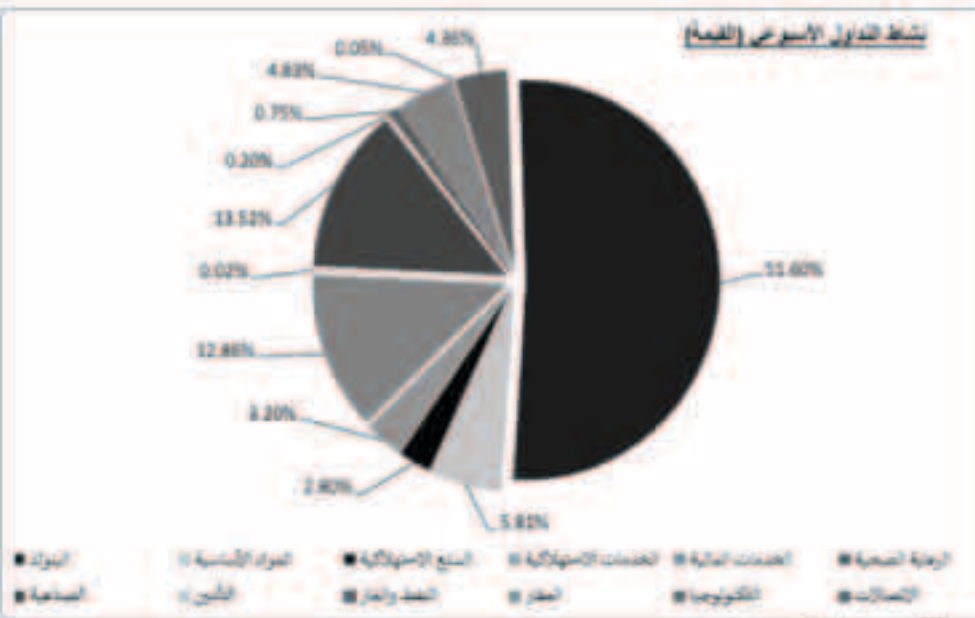
مؤشرات القطاعات

سجلت عشرة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما ارتفع مؤشري قطاعين اثنين فقط، فعلى صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع المواد الأساسية، حيث أغلق مؤشره عند 1.033.39 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 3.83%، تبعه قطاع الصناعة في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 2.79% بعد أن أغلق عند 955.16 نقطة، في حين شغل قطاع التأمين المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره خسارة أسبوعية بنسبة بلغت 2.55%، منها تداولات الأسبوع عند مستوى 911.44 نقطة، أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الاتصالات والذي أغلق مؤشره عند 802.77 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.12%، أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد جاء قطاع النفط والغاز في المركز

الجاري، فيما شملت الضغوط البيعية بعض الأسهم القيادية أيضاً، الأمر الذي ساهم في تلاقم خسائر مؤشرات السوق الثلاثة ودفعها إلى الإغلاق في المنطقة الحمراء للأسبوع الثاني على التوالي.

وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 146 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 46 سهماً مقابل تراجع أسعار 85 سهم، مع بقاء 44 سهم دون تغير. وعلى صعيد نتائج الشركات المدرجة للفترة الربع الأول من العام الجاري، فمع نهاية الأسبوع الماضي، بلغ عدد الشركات للعلنة 165 شركة، متضمنة الشركات ذات السنوات المالية المختلفة، وذلك من أصل 175 شركة وهو إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق. وقد حققت الشركات المعلنّة حوالي 550.34 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية، بارتفاع نسبته 6.13% عن أرباح نفس الشركات لذات الفترة من العام 2017، حيث بلغت 518.56 مليون دينار كويتي تقريباً، وقد بلغ عدد الشركات التي سجلت نمواً في ربحية أسهمها 81 شركة، فيما تراجع ربحية أسهم 82 شركة مع تكدد 43 شركة لخسائر عن فترة الربع الأول 2018.

وأقل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 4.687.71 نقطة، مسجلاً تراجعاً نسبته 1.64% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل



رسم بياني توضيحي

على صعيد السيولة النقدية التي تراجعت في إحدى جلسات الأسبوع إلى أدنى مستوياتها منذ سنتين تقريباً، وهو الأمر الذي جاء في ظل عزوف بعض المحافظ والصناديق الاستثمارية عن الشراء، بالإضافة إلى حلول شهر رمضان الكريم، والذي تنسم ونيرة التداولات خلاله بالضعف بشكل عام.

هذا وشملت عمليات البيع التي شهدتها السوق خلال الأسبوع الماضي الكثير من الأسهم المتداولة، لاسيما أسهم الشركات التي أعلنت عن نتائج فصلية غير جيدة للفترة الربع الأول من العام

مليار د.ك.، أي بتراجع نسبته 6.48% (ملاحظة: يتم لحساب القيمة الرأسمالية للشركات للدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية موفرة).

بشكل عام، إذ لازل الطابع السلمي مسيطراً على مجريات التداول فيها، وذلك وسط استمرار ضعف معدلات الثقة لدى العديد من المستثمرين، بالإضافة إلى انخفاض نشاط التداول بشكل ملحوظ، خاصة

أسعار النفط تمارس تأثيرات أكبر على عوائد أسهم الشركات الكويتية أكثر مما تفعله التغيرات الإيجابية لأسعار النفط. وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد تكبدت البورصة خسارة أسبوعية بما يقرب من 380 مليون د.ك.، حيث وصلت قيمتها الرأسمالية مع نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.05 مليار د.ك. مقابل 26.43 مليار د.ك. في الأسبوع قبل السابق، أي بتراجع نسبته 1.44%، وبذلك قد وصلت خسائر القيمة الرأسمالية للأسبوع الأخير في دول مجلس التعاون الخليجي، مضيفاً أن التغيرات السلبية التي تطرا على

السوق لا يتجاوب مع الأخبار ذات الطابع الإيجابي بينما يتأثر سريعاً مع أي تطورات سلبية

إيجابي بهذا الارتفاع، وذلك على عكس ما حدث وقت اندلاع أزمة تراجع أسعار النفط، حيث شهدت البورصة حينها انخفاضات حادة وتكدد العديد من المستثمرين خسائر كبيرة، ويؤكد ذلك على ما أشرنا إليه أكثر من مرة في تقاريرنا السابقة، وهو أن البورصة المحلية لا تتجاوب مع الأخبار أو الأحداث ذات الطابع الإيجابي، وذلك على خلاف تآثرها السريع مع أي تطورات سلبية تحدث سواء الاقتصادية أو سياسية، وقد أكد (صندوق النقد الدولي) على ذلك أيضاً، حيث أصدر مؤخراً تقريراً اقتصادياً قال فيه أن البورصة الكويتية تعد الأكثر حساسية تجاه العوامل الخارجية العالمية مقارنة بأسواق الأسهم الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي، مضيفاً أن التغيرات السلبية التي تطرا على

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويتواصلت تسجيل الخسائر لمؤشرات الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي، إذ جاء ذلك في ظل استمرار الضغوط البيعية في السيطرة على مجريات التداول خلال معظم الجلسات اليومية من الأسبوع، حيث شملت عمليات البيع الكثير من الأسهم التي تم تداولها سواء القيادية أو الصغيرة، ويأتي الأداء الضعيف الذي تشهده البورصة حالياً في ظل استمرار انخفاض معدلات صعيد السيولة النقدية اليومية التي تشهد تراجعاً كبيرة هذه الفترة، حيث وصلت في إحدى جلسات الأسبوع المنصرم إلى حوالي 3.9 مليون د.ك. فقط، وهو أدنى مستوى لها منذ عامين اثنين تقريباً، وتحديدًا منذ أكتوبر 2016. هذا وأنهى مؤشر السوق الأول تداولات الأسبوع المتقضي على خسارة نسبتها 1.64%، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي تراجعاً نسبته 1.13%، في حين أنهى مؤشر السوق العام تداولات الأسبوع على انخفاض نسبته 1.45%.

الجدير بالذكر أنه على الرغم من الانخفاضات الجيدة التي تشهدها أسعار النفط هذه الفترة، ووصول سعر برميل النفط الكويتي إلى 75 دولار أمريكي، وهو أعلى مستوى له منذ حوالي أربعة أعوام، إلا أن بورصة الكويت لم تدب أي تآثر

« المؤشر العام » يرتفع 6.9 نقاط...و« السوق الأول » ينخفض

عمومية «الأرجان العقارية» تقر عدم توزيع أرباح نقدية عن 2017

المعتمدة على التمويل قصير ومتوسط الأجل عبر تحويل التسهيلات قصيرة الأجل إلى تسهيلات متوسطة وطويلة الأجل. ووافقت الجمعية العمومية على جمع بنود جدول أعمال اجتماعها وقدم مجلس الإدارة تقريره عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وتقرير مراقبي الحسابات.

يذكر أن الأرجان المالية العقارية أسست عام 2002 واندرجت في بورصة الكويت عام 2007 وتعمل على تقديم حلول عقارية عالية الجودة بأسعار تنافس مع ذوي الدخل المتوسط وتتوافق مع احتياجات العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي.

بتحقيق صافي ربح قدره 5ر2 مليون دينار كويتي (نحو 17 مليون دولار أمريكي) بربحية سهم 20ر26 فلس بفضل زيادة أرباح المشاريع والاستثمارات في محافظ والصناديق عقارية والتغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. وذكر أن (الأرجان) استطلعت في أبريل 2017 عملية سداد ما تبقى من السندات التي أصدرتها في إبريل 2012 إذ تم تسديد القيمة المتبقية وبالبالغة 17ر4 مليون دينار (نحو 47ر4 مليون دولار) إضافة إلى القوائد المتعلقة بها حتى تاريخ الاحتجاز بالكامل وفي الموعد المحدد.

وأشار بيان الشركة تولت ترتيب وتنسيق مخططها التمويلي مع إعادة توزيع المخاطر المتعلقة بأدوات الدين

أقرت الجمعية العمومية العادية لشركة الأرجان العقارية العالية الكيفية عدم توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 2017. وقال رئيس مجلس إدارة الشركة هيثم الخالد في كلمته خلال اجتماع الجمعية إن (الأرجان) ركزت خلال عام 2017 على نقاط القوة التي تتركز فيها في قطاعها عبر توفير منتج عقاري مبتكر ومستدام يضيف القيمة المستخدمة. وأضاف الخالد أن الشركة عززت محفظة أصولها لتضم قاعدة أصول عقارية ممددة للدخل وبيدات العمل على مشاريع جديدة توفر فرصاً وأعدة على المدى الطويل.

وأوضح إن (الأرجان) اختتمت أعمالها عن عام 2017

شركات تمت للتجارة بها. وتطبق شركة (بورصة الكويت) حالياً المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت أنها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول التي تعزز الرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية. وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاتها لمرحلة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى توابك المعايير الفنية على أن تنقل المستعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإنراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضاً للتأكد من موائمتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تتوافق شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والنواضع قياساً لآليات العرض والطلب المطبقة.



مؤشرات البورصة تليانين

الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (المغربية) و(ساجل) و(الإلمار) و(السورية) الأكثر تداولاً من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضاً فكانت (سبك ك) و(ع عقارية) و(مدار) و(دانة).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 45 شركة وانخفاض أسهم 15 أخرى في حين كانت هناك 104 شركة ثابتة من إجمالي

التنفيذ في وزارة العدل. وشهدت الجلسة إتمام عملية شراء لشخص مطلع على أسهم الشركة الوطنية للخدمات علاوة على إضاح من البنك الأهلي المتحد بشأن التداول غير الاعتيادي علاوة على الإفصاح بشأن الدعاوى والإحكام.

وكانت شركات (المغربية) و(أيار) و(أولي وفود) و(مشاعر)

قرض مستحق بنك قطر الوطني وكذلك إتمام عملية بيع لشخص مطلع على أسهم شركة الصناعات الوطنية.

كما تابع هؤلاء الإفصاحاً من شركة رمال الكويت العقارية بشأن بيع عقار مملوك لها وكذلك إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة

استلهمت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على ارتفاع المؤشر العام 6,9 نقطة ليبلغ مستوى 4738,3 نقطة ونسبة ارتفاع 0,15 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 45,9 مليون سهم تمت من خلال 2139 صفقة نقدية بقيمة 6,8 مليون دينار كويتي (نحو 22,44 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بواقع 27,02 نقطة ليصل إلى مستوى 4836,2 نقطة وبنسبة ارتفاع 0,56 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 36,2 مليون سهم تمت عبر 1369 صفقة نقدية بقيمة 3,2 مليون دينار (نحو 10,5 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الأول بواقع 14,4ر نقطة ليصل إلى مستوى 4683,5 نقطة بنسبة انخفاض 0,9ر في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 9,6 مليون سهم تمت عبر 770 صفقة بقيمة 3,6 مليون دينار (نحو 11,88 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحاً من شركة (بويان للبترول وكموايات) بشأن معلومات جوهرية علاوة على الإفصاح من شركة للخدمات القابضة بشأن إعادة جدولة

« بيتك » ينظم الغبقة السنوية لموظفيه بحضور

الإدارة التنفيذية

هذا اللقاء الذي يجمعنا كاسرة في تطوير الواقع الاقتصادي، مشدداً في الوقت ذاته على أهمية التواصل مع الموظفين بشكل مباشر وتبادل الأفكار والمقترحات بما يساهم في تطوير الأداء وتحقيق مزيد من الريادة والتقدم.

بالعطاء والتجدد والتفاني بما يخدم هذه المؤسسة العريقة والالتزام الشام بتطبيق أحكام الشريعة بالعمالات المالية والاجتماعية، بما يعزز من دعائم هذا الصرح الشامخ ويرسخ أهمية صناعة

عبرت عن روح الأسرة الواحدة التي تميز بيئة العمل في "بيتك". وخلال كلمته للموظفين، هنأ الرئيس التنفيذي للمجموعة في "بيتك" سائرين سعد الناضح، الموظفين بحلول الشهر الكريم، مؤكداً أهمية استقلال الشهر بالعطاء والتجدد والتفاني بما يخدم هذه المؤسسة العريقة والالتزام الشام بتطبيق أحكام الشريعة بالعمالات المالية والاجتماعية، بما يعزز من دعائم هذا الصرح الشامخ ويرسخ أهمية صناعة

المناسبة التي دأب "بيتك" على تنظيمها سنوياً في الشهر الفضيل فرصة للقاء بين الزملاء وتبادل التهانئ والتبريكات بين الموظفين والمسؤولين تجسيدا لروح الأسرة الواحدة.

وبدأت الفعالية التي أقيمت في فندق الشيراتون، بتلاوة عطرة من القرآن الكريم بصوت أحد موظفي "بيتك"، وجرى تنظيم مجموعة من الأنشطة والمسابقات والسحوبات على هدايا وجوائز قيمة، ضمن أجواء أسرية رائعة

تنظم بيت التمويل الكويتي "بيتك" الغبقة الرمضانية السنوية لموظفيه بحضور الرئيس التنفيذي للمجموعة سائرين سعد الناضح، ورئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الدكتور سيد محمد السيد عبد الرزاق الطحيطاني، وبحضور والإدارة التنفيذية وعدد كبير من موظفي البيت، وذلك في إطار برنامج "بيتك" الرمضاني وحرصه على تعزيز الروابط بين العاملين، حيث تعتبر هذه

بمجموع مبالغ الجوائز المقدمة بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، حيث سوف تكون هناك جوائز أسبوعية بقيمة 5.000 د.ك. وشهرية بقيمة 20.000 د.ك. وجائزة نصف سنوية سيقام عليها السحب في الأول من شهر يوليو العام الحالي وقدرها نصف مليون (500.000) دينار بالإضافة إلى الجائزة الكبرى التي سيقام عليها السحب في يناير 2019 وهي (1.500.000) دينار كويتي (الجائزة الأكبر في العالم. وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات والفوز بالجوائز القيمة، كشف البيت أنه يمكن فتح حساب النجمة فقط بإيداع 100 دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500 دينار لدخول جميع السحوبات على كافة الجوائز التي يقدمها الحساب. وبالنسبة لقرص الفوز فإنه كل ما زاد المبلغ

المحتفظ في الحساب زادت فرص فوز العميل حيث أن كل 25 دينار توفر قرصة واحدة للفوز، فضلاً عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب إلى ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان يضمن الحساب وذلك الحصول على كافة الخدمات المصرفية من البنك التجاري. كما يمكن لأي عميل لدى البنك التجاري أن يفتح حساب النجمة عن طريق خدمة التجاري "أون لاين" والدخول في جميع السحوبات فلا يشترط على العميل زيارة الفرع، وأما بالنسبة لغير عملاء التجاري فإنه يستطيعون تقديم طلب فتح حساب من خلال موقع البيت الإلكتروني وسيتم الاتصال بهم عن طريق داتشة المبيعات وترتيب موعد لزيارة العميل لاستكمال إجراءات فتح الحساب.